

لمن الشارع اليوم في السودان؟ عن استمرارية الفعل الجماعي في سياق قمعي



ليديا علي

طالبة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة باريس ١ بونتيون سوربون،
وحاصلة علي ماجستير العلاقات الدولية من باريس ١ وعلي ماجستير الاعلام من جامعة باريس ٤ - سوربون



حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتنميين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.



P.O. Box 11-0236 Riad El Solh, Beirut 1107 2020, Lebanon



+961-1-350 000-1 ext 4469



asfariinst@aub.edu.lb



www.aub.edu.lb/asfari



www.activearabvoices.org



www.facebook.com/AsfariInstitute



twitter.com/AsfariInstitute

لمن الشارع اليوم في السودان؟

عن استمرارية الفعل الجماعي في سياق قمعي

انتشرت خلال نوفمبر 2016 على شبكات التواصل الاجتماعي دعوات للعصيان المدني في السودان يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 ولمدة ثلاثة أيام - التي تبنتها حركة معارضة يحمل اسمها ذات التاريخ، "حركة 27 نوفمبر". وإزاء تواتر الأنباء عن التجاوب النسبي من المواطنين مع تلك الدعوة وإيثارهم البقاء في منازلهم خلال هذه الفترة، تم تجديد الدعوة مرة أخرى كنوع من التصعيد الشعبي في 19 ديسمبر/كانون الأول 2016. وإذا كان البعض قد شبّه شوارع العاصمة يوم الأحد 27 نوفمبر/تشرين الثاني بيوم الجمعة، على الرغم من أن الأحد يوافق أول يوم عمل في الأسبوع ومعروف بازدحام الحركة المرورية فيه في العادة، إلا أن الأمر لم يتكرر يوم الاثنين 19 ديسمبر/كانون الأول، ولم تتم الاستجابة على نطاق واسع لدعوات العصيان المدني مقارنة بمرحلته الأولى.

عشية اليوم الأول لدعوة العصيان المدني، افتتحت زوجة النائب الأول لرئيس الجمهورية السوداني في إحدى الفنادق الكبرى بالخرطوم البازار السنوي لمنظمة (The International Voluntary Welfare IVWG Group)، وهي إحدى الجمعيات الخيرية العاملة في السودان تحت رعاية الحكومة المركزية. شارك فيه بعض السفارات الأجنبية المعتمدة في الخرطوم، بالإضافة إلى بعض الشركات السودانية وبعض العاملين في مجال الصناعات المتوسطة والصغيرة. قام المشاركون بعرض مجموعة من الصناعات اليدوية والمنتجات المختلفة للجمهور، بدعوى الاستفادة من العوائد في الأعمال الخيرية وأهمها، وفقاً لأولويات القائمين على الحدث من الجانب السوداني، إقامة مستشفى لعلاج الأطفال مرضى السكري. "قمنا بالدعاية لهذا الحدث على نطاق ضيق، فنحن نستهدف جمهوراً معيناً يستطيع أن يشارك ويشتري المنتجات المعروضة على ارتفاع أسعارها، لأنه في النهاية الهدف الأسمى هو فعل الخير. لذا قمنا بنشر الأخبار في السفارات الأجنبية وفي دوائر رجال الأعمال والطبقات العليا في السودان... فلا نهتم مثلاً أن يأتي كناساً للبازار لأنه في النهاية لن يشتري شيئاً". هكذا بررت إحدى السيدات السودانيات القائمات على البازار ندرة الدعاية في الخرطوم للترويج لهذا الحدث، على الرغم من الهدف الخيري منه. يبدو التفاوت الطبقي واضحاً في العاصمة السودانية، فميسورو الحال غالباً ما يرسلون أبنائهم للتعلّم في مصر أو في إحدى العواصم الأوروبية. وفي حين بدأت "الخرطوم" تعرف "الكومباوندات" ولو بصورة بدائية مقارنة بالعواصم العربية الأخرى، على رأسها جارتها "القاهرة"، لا يزال قلب المدينة يأنّ بالفقر والجوع وانخفاض مستوى معيشة نسبة كبيرة من

السكان. وصلت نسب الفقر في السودان وفقاً لآخر إحصائيات البنك الدولي في 2009 إلى 46.5%¹، كما قفزت معدلات التضخم فقط بين شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2016 من 19.60% إلى 29.49%، في أعقاب القرارات الاقتصادية الأخيرة لحكومة الإنقاذ. "هناك دعوات غداً لعصيان مدني في البلاد... لا أعرف من أطلقها ولكنني سأشارك بالطبع، فالوضع يزداد سوءاً، خاصةً اقتصادياً، وصرت عاجزة عن توفير الأدوية اللازمة لعلاج ابني والذي يعاني من مرض خطير. وحتى إن وجدتُها فإن أسعارها مرتفعة جداً ولا أقوى على ثمنها... هل يمكنني شراء هذه الملائة لولدي بنصف سعرها المعروف؟؟ فهذا المال هو كل ما أملك حالياً". هكذا علّقت فاطمة (عاملة نظافة في الفندق) على الأوضاع في السودان قبل أن تأخذ مشترياتها وتمضي لاستئناف مناوبة عملها.

تمثلت الأسباب وراء الحشد لهذه الدعوات في رفض القرارات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة "عمر البشير" من تحرير جزئي لسعر صرف الدولار ورفع الدعم عن الوقود والدواء، مما تسبب في تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم. بيد أن القائمين على هذه الدعوة أكدوا أن ما تقدم لا يعدو أن يكون "القشة التي قسمت ظهر البعير"، نظراً لإخفاقات النظام المتتالية، ولجوءه المستمر للقمع بشتى أنواعه لمواجهة المعارضة، سواء المسلّحة منها والمنتشرة في مختلف أنحاء البلاد وعلى رأسها إقليم "دارفور"، أو المدنية المتمثلة في الأحزاب السياسية والتي صارت مع الوقت غير قادرة على مواجهة النظام بهيكلها التقليدي، وبأدوات فعلها المعتادة، بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية وحتى الأفراد المعارضين.

السودان والربيع العربي

"قبل انفصال الجنوب كانت حدة الأزمة الاقتصادية أقل مما هي عليه الآن، وكانت العمالة القادمة من الجنوب تسد عجزاً في الأيدي العاملة خاصة في المهن التي يرفض الشماليون العمل بها، مثل الخدمة في المنازل والأعمال اليدوية. هنا في الخرطوم، كنا نرى أن الجنوبيين مختلفين عنا... سواء في العرق أو الديانة... حتى في السمات الشكلية... ربما لم نكن نعلم أن الانفصال سيكلفنا ثمناً باهظاً". عفاف 22 سنة (عاملة منزل).

بينما كانت دول الجوار في العالم العربي تشهد موجة من الاحتجاجات وتغيير الأنظمة الحاكمة في سياق "الربيع العربي"، كان السودان على موعد مع تغيير من نوع آخر. ففي عام 2011 تم إقرار انفصال الجنوب وإعلان قيام جمهورية جنوب السودان، وفقاً لاستحقاقات اتفاقية "نيفاشا" الموقعة في "كينيا" في 2005، التي

¹ <http://data.worldbank.org/country/sudan>

كانت من المفترض أن تنهي الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان. إلا أن الأوضاع لم تكن بتلك السلاسة، فانفصال الجنوب لم يمهّد بدوره الصراعات المسلحة التي تعاني منها السودان سواء في إقليم "دارفور" أو "شمال كردفان" أو "النيل الأزرق". وفي الجانب الاقتصادي، فقد نظام "البشير" أحد أهم مصادر الدخل في البلاد جراء ذلك، إذ ذهب ما يعادل 75% من عائداته لحكومة جنوب السودان².

على الرغم من هذا، شهد السودان موجة محدودة - مقارنةً بمصر وتونس وليبيا- في يناير 2011 متأثرة بالربيع العربي في تلك الدول، ولكنها كانت متفرقة، ومحدودة العدد، وتم إطلاقها على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل مجموعات وأفراد. فعلى سبيل المثال، قامت العشرات من أمهات المعتقلين السياسيين بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقرّ جهاز الأمن والمخابرات السوداني بالخرطوم، للمطالبة بالإفراج عن ذويهم والسماح لهم بزيارتهم والكشف عن أماكن احتجازهم. بيد أن الاحتجاج الأكبر غالبًا ما يخرج من الجامعات السودانية. في هذه الفترة، على سبيل المثال، اندلعت مظاهرات من "جامعة أم درمان" و"الجامعة الأهلية"، قُدّر عدد المشاركين فيها بالمئات الذين حملوا شعارات مناهضة لـ "البشير" ومطالبة بإسقاط النظام. إلا أن الشرطة تصدت لها بالعنف واعتقل عدد كبير من المشاركين فيها، هذا بالإضافة إلى اعتقال مجموعة من الصحفيين ومطالبة وسائل الإعلام المحلية والدولية بعدم تغطية الاحتجاجات. وإلى جانب رد الفعل العنيف من الحكومة، أعلن قياديو "حزب المؤتمر الوطني" الحاكم أنّ "البشير" لن يترشح لانتخابات الرئاسة المقبلة والتي كانت مقررة في 2015، كما أنشأت الحكومة لجنة لمكافحة الفساد، وذلك في محاولة للحد من المظاهرات وتهدئة الرأي العام. لم يتحقق من هذه الوعود شيئًا، إذ فاز "البشير" بفترة رئاسية خامسة في 2015، ولم تجدي اللجنة المزعومة في الحد من الفساد.

في سبتمبر/أيلول 2013، أي بعد شهر من تطورات الأوضاع في مصر ونهاية حكم الإخوان المسلمين، اندلعت في السودان موجة جديدة من الاحتجاجات - يُقَدَّر البعض أنها الأقوى منذ وصول البشير للحكم في 2013 - كان الفاعل الرئيسي فيها الحركات الطلابية في مختلف الجامعات السودانية. ففي أعقاب إعلان الحكومة عن رفع الدعم عن المحروقات، اندلعت مظاهرات حاشدة في مختلف أنحاء البلاد للتنديد بهذه القرارات، وتمت الدعوة إليها عبر شبكات التواصل الاجتماعي. استمرت المظاهرات لعدة أيام وشهدت مواجهات عنيفة بين الشرطة والمحتجين الذي سقط منهم وفق الرواية الرسمية حوالي 86 شخصًا، في حين تشير مصادر غير رسمية عن أن القتلى وصل عددهم إلى المئات، فضلًا عن حملة اعتقالات طالت مئات الناشطين والمعارضين. كما أسفرت هذه الموجة عن إغلاق بعض الصحف بالإضافة إلى مكتب "قناة

²<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2012/10/2/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86>

العربية" في "الخرطوم"، لرفض النظام أساليب تغطية التطورات على الأرض. وكعادة نظام "البشير" بالتهدة من حدة الاحتجاجات، تم الإعلان عن إجراءات مؤسسية وهي إطلاق "الحوار الوطني" تحت رعاية الحزب الحاكم "المؤتمر الوطني" وبدعوة كافة أحزاب المعارضة، أهمها "حزب الأمة" ورئيسه "الصادق المهدي"، رئيس الوزراء الأسبق، وبالفعل تم التوقيع على وثيقة تشيئه في "أديس أبابا" في يناير/كانون الثاني 2014 تحت رعاية وفد رفيع المستوى من "الاتحاد الأفريقي". إلا أن عدم التزام الحكومة بوعدها، وترشيح "البشير" في انتخابات 2015، فضلاً عن استمرار سيطرته على مجريات الحوار، ورفضه مطالب المعارضة والتمثلة في الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، وإدارة الحوار من قبل آلية مستقلة، كلها عوامل أدت إلى انسحاب أحزاب المعارضة من "الحوار الوطني". وعلى الرغم مما تقدم، تم التوقيع على وثيقة "الحوار" الوطني في أكتوبر/تشرين الأول 2016، وكان أهم ما جاء فيها وقف الحرب وتحقيق السلام، وتحقيق مجتمع سياسي حر، ومحاربة الفقر، وإنعاش الهوية الوطنية.

ولعلّ لجوء النظام في مواجهة الاحتجاجات الشعبية إلى العنف أو لقمع أية تظاهرات أو محاولات للخروج عن النظام، ثم ثانيًا، إلى تخفيف الأمر عبر بعض القرارات المؤسسية التي لا تعدو كونها مطاطة وغير دقيقة، فضلاً عن عدم تطبيقها على أرض الواقع، قد حدا بالفاعلين السياسيين لإعادة النظر في الريرتوار الاحتجاجي القائم على المواجهة المباشرة في الشارع مع قوات الأمن، آخذًا في الاعتبار التكلفة الباهظة للقمع، ومن ثم اللجوء لريرتوار فعل جديد نسبيًا على الحالة السودانية، ألا وهو العصيان المدني- حسبما يطلق عليه الفاعلين المشاركين فيه - أو بوصف أدق "الإضراب".

"كنت أسكن في دبي مع أهلي حيث كان يعمل والدي، وبعد بلوغه سن المعاش اضطررنا للعودة إلى "الخرطوم" موطننا الأصلي. العودة صعبة. الحياة مختلفة كل الاختلاف. فمثلًا لا أجد وسيلة مواصلات آدمية للذهاب لعملي في إحدى شركات السياحة، هذا بالإضافة إلى عدم استقرار في العمل، فأنا أتقل بين الشركة والأخرى، سواء بحثًا عن مرتب أفضل، أو بسبب إغلاق الشركات وتسريحها لعمالنها لعدم قدرتها على الصمود في سوق الخدمات السوداني. عرفت بالعصيان عن طريق زملائي في العمل، وقررت المشاركة فيه. مديري متفهم للأمر وهو نفسه شارك في هذا الحدث... لم نأخذ إجازة رسمية من العمل لمدة ثلاثة أيام ولكننا فقط لم نذهب. لم نكن نعلم كيف سيتعامل النظام مع مواطنين قابعين في منازلهم لمدة ثلاثة أيام احتجاجًا على تردي أوضاعنا على كل المستويات... قامت الوزارات والشركات الكبرى التي يقوم عليها أشخاصًا موالين للنظام، بإصدار بيانات لإدانة العصيان والمشاركين فيه والداعين له، مؤكدةً أن موظفيها لن يشاركوا في هذا الأمر. والبعض الآخر منها وصل به الأمر أن هدد موظفيه بالفصل من العمل حال المشاركة". هكذا

أوضحت محبة (27 سنة) كيفية مشاركتها في هذا الحدث، علمًا بأنها كانت تضع آمالاً عريضة على المرحلة الثانية والتي تقرر يوم 19 ديسمبر/كانون الأول لإحداث تغيير ملموس في النظام أو على أقل تقدير تراجع الحكومة عن القرارات الاقتصادية الأخيرة.

نبذة عن تاريخ الاحتجاج في السودان

على غرار حركة "كفاية" المصرية - ولو من الناحية الشكلية ووزن التسمية فقط - ظهرت في السودان حركة "قرفنا" في أواخر عام 2009. يصفها الفاعلون بها أنها حركة معارضة، قامت بهدف الحيلولة دون ترشح "البشير" في الانتخابات التي كانت مقررة في 2010، ومن ثم إجبار النظام على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ دعت الجماهير إلى مقاطعة هذا الاستحقاق، أو التصويت ضد "البشير". إلا أن الهدف الأساسي من قيام "المجموعة" اختفى مع انتهاء هذه الانتخابات، فقد أعلن بعض فاعليها أنهم يسعون إلى تغيير النظام بطريقة سلمية باتباع أساليب مؤسسية أهمها الانتخابات. ولكن لم تتمكن الحركة من صياغة إطار لفعالها الجماعي، مكثفة بمطلب رحيل النخبة الحاكمة فقط فيما بعد 2010. من ناحية أخرى، حاولت "قرفنا" التأقلم مع السياق الأوتوقراطي لنظام "البشير"، ولا سيما عما تواتر من أنباء عن اغتصاب أصد الفتيات من عضوات الحركة، بالإضافة إلى حملة الاعتقالات التي تعرّض لها بعض الأعضاء، فاكتفت "المجموعة" بتوزيع الملصقات على السيارات والمنشورات في مختلف المدن السودانية المناهضة للنظام. وعلى الرغم من أن مؤسسي الحركة هم من جيل الشباب مواليد الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن القبضة الأمنية للنظام الحاكم ونجاحه في اختراق قواعد الحركة ولجوئه لشتى وسائل العنف، سواء الصريح منها أو الرمزي، أدى إلى تشتت الحركة وتعرضها لموجات من فك الارتباط من قبل فاعليها.

"الحركات الطلابية كانت هي الفاعل الأساسي في 2011 و2013 وهي التي أشعلت شرارة الاحتجاج، بمعاونة أمهات المعتقلين. يعمل أخي في أحد الأجهزة الأمنية (عسكري)...يتحدث دومًا عن عملاء الخارج ويحذرنا ممن يريدون النيل من أمن البلاد... كنت أصدقه في أول الأمر، حتى وجدت نفسي مسؤولة عن ستة أخوة وأمي وأبي المسنان. وكان عليّ الخروج للعمل دون استكمال دراستي الجامعية. وجدت أن هؤلاء الطلاب ينادون بالتغيير وبتحسين أوضاعنا الاقتصادية...أخي لا يساعدنا في المصروفات، وتعليم إخوتي الصغار... عليّ تسديد أقساط المدارس والاحتياجات اليومية لأسرتي. شاركت في الإضراب ولكن فقط في يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني، فقد خشيت أن يتم فصلي إذا ما استكملت الثلاثة أيام كلها. كما خشيت أن يعلم أخي أنني من المعارضة". هكذا بررت ميادة (23 عامًا - عاملة نظافة) مشاركتها في هذا الفعل الجماعي،

وأضافت: "مشاركتي جعلتني أشعر أن لي قيمة وأني أستطيع أن أحدث ولو تغيير بسيط في مجريات الأمور. يكفي أن "البشير" قد تحدث عن العصيان وتناول أمره حتى وإن كان بالسلب أو بالتعود ضد الداعين له... مجرد أن النظام يعبأ بحفنة من المواطنين قرروا التزام منازلهم لفترة معينة أمر يرضيني".

إزاء سياسة القمع التي ينتهجها نظام "البشير" ضد معارضييه، اتبع القائمون على "حركة 27 نوفمبر" منهجًا سرّيًا في التعريف بأعضائها، فحتى الآن لم يعلنوا عن مؤسسيها، مكتفين فقط بصفتهم على موقع "فيسبوك"، وإطلاقهم لـ "هاشتاج" بأهم الفاعليات التي يدعون لها في أعقاب إضراب 27 نوفمبر/تشرين الثاني، والتي شملت إضراب 19 ديسمبر/كانون الأول والدعوة لوقفات احتجاجية بعد صلاة الجمعة في 30 ديسمبر/كانون الأول 2016. بيد أن هذه السرية حدث ببعض ممثلي المعارضة على ادعاء الريادة في الدعوة لإضراب 27 نوفمبر/تشرين الثاني، مثل "الصادق المهدي"، زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء الأسبق، وهو ما حدا بالأعضاء "السريين" بإصدار بيان يرفضون فيه هذا الأمر ويؤكدون أن الداعين للإصلاح وللحراك هم الشباب السوداني. وعلى الرغم من استخفاف "حزب المؤتمر الوطني" الحاكم بعصيان 27 نوفمبر/تشرين الثاني في تصريحاته، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وتلك التي أعلن عنها "البشير" عشية عيد الاستقلال الموافق 1 يناير/كانون الثاني 2017، تشير إلى غير ذلك. فقد تمت إقالة محافظ البنك المركزي السوداني، في خطوة على الرغم من عدم جدواها في السياسات النقدية والمالية، إلا أنه تم الترويج لها في الصحف القومية على أنها باتجاه إصلاح معدلات التضخم وتدهور مستوى المعيشة الشعب السوداني. وتم الإعلان عن تمديد وقف إطلاق النار لمدة شهر حتى نهاية يناير/كانون الثاني 2017 (إلا في حالة الدفاع عن النفس) في المناطق التي تشهد مواجهات مسلحة بين الجيش النظامي والفصائل المتمردة في "دارفور" وولايتي "جنوب كردفان" و"النيل الأزرق"، والإعلان كذلك عن تشكيل لجنة عليا لوضع دستور للسودان، إلى جانب تشكيل حكومة وفاق وطني، وهي التوصيات التي خرجت بها وثيقة "الحوار الوطني" التي تم التوقيع عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2016، بالإضافة إلى استحداث منصب رئيس الوزراء في سابقة لم تحدث منذ وصول "البشير" للحكم في 1989. من جانب آخر، بعد اليوم الأول من العصيان، تم اعتقال عدد من أعضاء "حزب المؤتمر السوداني" وهو حزب معارض ممن رفضوا المشاركة في "الحوار الوطني" (اعتقل 50 عضو ثم تم الإفراج عنهم). كما تمت مصادرة أعداد من الجرائد وإغلاقها. في هذا السياق، أكد "البشير" "أن ما تقوم به الأجهزة الأمنية تجاه الصحف أمر ضروري لحماية المجتمع". ولعل ما تقدم يفسر الاستجابة المحدودة جدًا لدعوات الوقفة الاحتجاجية بعد صلاة الجمعة، التي كان مقرراً لها يوم 30 ديسمبر/كانون الأول 2016. ولم يتوان النظام عن تغليظ القوانين القامعة للحراك الاجتماعي، فتم إقرار

تعديلات في القانون الجنائي برفع مدة العقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات لـ "مثيري الشغب"، بعد أن كانت ستة أشهر فقط.

إعادة تعريف ريبرتوار الفعل في سياق قمعي

أكثر الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء كتابة هذه الورقة هي أولاً: انغلاق المجال العام بصورة تامة وصعوبة حتى إجراء أية مقابلة مع الفاعلين أو تتبع جذور دعوات الحشد. وحتى إذا تواجد قلة من "المناضلين عن بعد" ممن لديهم استعداد للحديث، يبقى التحفظ هو سيد الموقف. فمن ناحية، تسود حالة من التوجس تجاه الأجانب، فضلاً عن الخوف من المندسين والعملاء في ظل نظام قمعي بوليسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تناول الشأن السوداني في الكتابات الأكاديمية غالباً ما يتم في سياق الحرب الأهلية كنموذج للصراع المमित³، دون النظر إلى آليات الفعل الجماعي "السلمي" أو غير المسلح سواء في العاصمة أو في المدن الأخرى وحتى مناطق الصراع نفسها.

تلعب مسألة اتباع النظام الحاكم لسياسات قمعية أو على العكس، متسامحة ولو نسبياً تجاه الحشد والفعل الجماعي المعارض له، دوراً محورياً في تحديد تكلفة أو مزايا الحشد. ففي حين قد يؤدي لجوء الدولة للعنف لقمع الحراك الاجتماعي إلى ارتفاع وتيرة الحشد، إلا أن هذا الأمر قد يؤدي بدوره إلى جعل أي فعل جماعي معارض شبه مستحيل. ولكن في مختلف الحالات، للعنف تأثير مباشر على هيكله الديناميات والعلاقات بين الفاعلين أنفسهم، بالإضافة إلى اختياراتهم لريبرتوار فعل جماعي⁴. إلا أن هذه الفكرة تختزل الفعل الجماعي فقط في مخرجاته النهائية، دون النظر إليه على أنه عملية قد يطول أجلها من جانب، فضلاً عن وضع نظرية "سياسات الصراع"⁵ محل تساؤل، إذ يصير شكل الدولة (دولة ضعيفة/ دولة قوية) وهياكل الفرص السياسية التي يتيحها النظام هي فقط المحدد لجدوى الفعل الجماعي من عدمه.

ولكن، بالنظر إلى الحالة السودانية، نجد أن ريبرتوار الفعل الجماعي حدّده بشكل كبير المواقف الفردية التي تعرّض لها الفاعلين، فالسجن وتعرّض "الرفاق" للعنف البدني أو حتى موت بعضهم خلال المظاهرات أو أثناء فترات الاحتجاز يعد أحد تفسيرات غطاء السرية التام الذي لا تزال "حركة 27 نوفمبر" تحيط نفسها به،

³ Tilly, Charles, Sidney G. Tarrow, and Rachel Bouyssou. *Politique(s) Du Conflit De La Grève À La Révolution*. Paris: Presses De Sciences Po, 2015.

⁴ Tilly, Charles. *From Mobilization to Revolution*. New York: McGraw-Hill, 1978.

⁵ Tilly, Charles, Sidney G. Tarrow, and Rachel Bouyssou. *Politique(s) Du Conflit De La Grève À La Révolution*. Paris: Presses De Sciences Po, 2015.

فالفاعلون بها شبه مجهولين وغير معروفين للناس ولا حتى عبر شبكات التواصل الاجتماعي. كما أن تغيير عنوان صفحاتهم على شبكات التواصل، وتعددها، فضلاً عن تعدد "الهاشتاغات" كوسيلة للحشد والدعوة إليه، يجعل من الصعب تتبعهم على شبكة المعلومات. من ناحية أخرى، يحدّ التواجد الشرطي المكثف في الشوارع والساحات العامة وحتى الأسواق، من فرص الحراك في الشارع، لذا اكتفت مجموعة "27 نوفمبر" فقط بشبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة للحشد والتوعية بين المواطنين. إلا أن إحدى أهم المشكلات التي تواجه المجموعة في هذا الإطار هي عدم شيوع استخدام الانترنت، فمن بين تعداد سكاني يصل إلى 39 مليون نسمة، فقط 11 مليون منهم يستخدم شبكة المعلومات. كما أن ارتفاع سعر الخدمة وعدم كفاءتها يحد من فرص انتشارها على المدى القصير. ويظل التساؤل القائم هو إلى أي مدى ستتمكن المجموعة من إبقاء طابعها "السري" دون أن تنعزل عن السياق المجتمعي لجذب نشطاء جدد أو حتى نشر حراكها بين جموع المواطنين؟ مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الأمر قد يحول دون بنائها لنوع من التلاحم العاطفي مع المواطنين يمكنها من المضي قدماً⁶.

إذا كان الداعين للحراك والمشاركين فيه قد أثاروا إطلاق "عصيان مدني" عليه لوصفه، إلا أن هذا المصطلح يفتقر للدقة، وقد يكون به شيء من التضخيم قد لا تكون هذه الحلقة من دورة التعبئة تستحقه بعد. على الرغم من هذا، يعيد هذا الفعل الجماعي وهو امتناع بعض المواطنين عن الخروج من منازلهم والذهاب للعمل، مفهوم الإضراب بصورة أخرى، بعد أن ارتبط على مر التاريخ بالحراك النقابي⁷. وعليه، بالنظر إلى دوافع هذا الفعل الجماعي التي هي اقتصادية بالأساس، فضلاً عن مجيئها كامتداد لإضرابات الأطباء السودانيين خلال شهر أكتوبر/تشرين الثاني 2016 احتجاجاً على رفع الدعم عن الدواء، يفتح نقاشاً حول مفهوم الإضراب كريبورتوار سلمي أو توافقي للفعل الجماعي في سياق قمعي، دون الحاجة للدخول في مواجهة مع النظام تظل فيها تكلفة المشاركة والقمع فيها عالية جداً.

أخيراً وليس آخراً، إن السودان ربما كباقي البلاد العربية، يعاني من أزمة أحزاب المعارضة، سواء من الناحية الأيديولوجية بحيث أصبح معظمها عاجزاً عن بلورة برامج عمل ذات مصداقية وجذب أعضاء جدد له، أو حتى العمل عبر آليات مؤسسية في برلمان يسيطر عليه "حزب المؤتمر الوطني"، وحكومة يحتكر فيها رئيس الدولة كل الصلاحيات حتى بدون رئيس وزراء ولو كمنصب صوري. عندها، تظهر الحركات الاجتماعية كبديل عن الأحزاب السياسية. ربما التطور التي مرت به هذه الآليات المعارضة منذ 2009

⁶ Combes, Hélène, Olivier Fillieule, and Jean-Yves Bart. "Repression and Protest Structural Models and Strategic Interactions." *Revue Française De Science Politique (English)* 61, no. 6 (2011): 1.

⁷ Giraud, Baptiste. "Des Conflits Du Travail à La Sociologie Des Mobilisations : Les Apports Dun Décloisonnement Empirique Et Théorique." *Politix* 86, no. 2 (2009): 13.

وحتى 2016، بدءًا من "قرفنا" ووصولًا إلى "27 نوفمبر"، يفتح الباب أمام إعادة النظر في التغييرات التي طرأت عليها أو بالأحرى التطورات. فإذا كانت بعض أدبيات العلوم الاجتماعية تتحدث اليوم عن اختفاء أو إعادة تعريف مفهوم الطبقة كوحدة اجتماعية متجانسة، بالإضافة إلى تلك التي تسعى إلى تناول "الفاعل" وسيرته كناشط ودوافع الانخراط والآثار البيوغرافية للانخراط كوحدة لدراسة الفعل الجماعي والحركات الاجتماعية، يطرح نموذج الاحتجاج في السودان النظر إلى "الفرد" كمحرك رئيسي للاحتجاج. فالأفراد لا يمكن فصلهم عن التغييرات الكونية، فالحدثة - وفقًا لرؤية "مارشال بيرمان" (1992) - هي في الأساس أكثر من كونها مجرد فترة تاريخية أو ثقافة ما، بل هي في الأساس تجربة خاصة، مغامرة وجودية يشعر من خلالها الفرد بقيمته كفاعل قادر على تغيير العالم، بينما هو أيضًا في طور التغيير. ومن ثم فإن الاهتمام بالتجارب الحياتية وربما بنمط الحياة اليومية للأفراد وبالإطار المعني الذي يضيفه كل منهم لوجوده قد يكون أحد أهم أدوات سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية التي يمكن اللجوء إليها لفهم تطورات الفعل الجماعي في حالة الانغلاق شبه التام للمجال العام.